والقائل بأنه المذكور نظر إلى الظاهر الملفوظ به وهو معمول العامل لابد من اعتباره والقائل بأنه متعلقهما
نظر إلى المقصود واختاره الرضي انتهى وفيهما من حيث صلح كل منهما للتقدير كل من الأمرين بحسب
الظاهر لم يشملهما على التعيين حكم الإفراد ولا حكم الجملة وكما في كلام جماعة أن المتعلق لا يكون إلا
كونا مطلقا وبه صرح في التسهيل قال في المغني ونوقش فيه لوجود الخاص وصرح فيه بجواز
تقدير الكون الخاص لدليل وجواز حذفه حينئذ وخرج عليه من لي بكذا أي من يتكفل لي
بكذا وقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى التقدير مقتول أو يقتل ولا أمل فيه
أن يقدر مقدما على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره
مؤخرا وما يقتضي إيجابه ومنه ابتداء ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره مؤخرا في جميع المسائل
بل لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ وفي حاشية الكشاف للتفتازاني إن مما يجب
التنبيه له أنه إذا قدر في الظرف كان أو كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف
بالنسبة إليه لغو لا الناقصة وإلا لكان الظرف في موضع الخبر فتقدير كان أخرى وتسلسل
التقدير إلى أن تم ذكر تنبيهين ما نظر فيهما فيه قوله والفعل مع فاعله أي الظاهر أو المضمر مستترا
كان أو بارزا ويسمى هذا المجموع جملة فعلية وهي المبدوءة بفعل حقيقة أو حكما وقال في شرحه
والفعل مع ما يسمى فاعله ولو مجازا فدخل الفعل ونائب فاعله نحو زيد ضرب أبوه والفعل
الناقص واسمه نحو زيد كان أبوه قائما إذ كل منهما يسمى فاعلا مجازا بل تقدم أن الزمخشري
يسمي نائب الفاعل فاعلا وإتيانه بمع خير من الواو والتي تأولها لأنها تارة تكون
للمتبوع وهو الأكثر نحو جاء الأمير مع السلطان وتارة للتابع وهو الأقل نحو فإن محمدا كنت مع نوح
ونحو إن الله معنا فلا اعتراض بأن الواو أولى لأن الخبر لمجموع الفعل وفاعله لا الفعل مضموما
لفاعله ذاهلا عن هذا الأدب قلناه ولا فرق في المرفوع بين كونه بارزا أو مستترا وتسمية هذه
جملة فعلية إذ هي المبدوءة بفعل حقيقة أو حكما ويندرج فيها الفعلية المصدرة بحرف
شرط أو باسم شرط معمول الفعل نحو زيد إن يقم أقم معه وزيدا أيما يضرب أضرب معه والمصدرة
بمعمول فعلها نحو زيدا كم أضرب أو يضرب أو بحرف تنفيس خلافا لبعض المتأخرين في الأخيرين
وقضية إطلاقه شموله للجملة الإنشائية نحو زيد اضرب به من غير تقدير قول وهو ما قاله
ابن مالك وغيره وفي التسهيل ولا يمتنع كونها نهيية خلافا لابن الأنباري ولا قسمية
خلافا لثعلب ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج قال الرضي وإنما جاز
كون الخبر جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له قوله والمبتدأ مع خبره يعني
أو ما يقوم مقام خبره نحو زيد ضاربه العمران ويسمى هذا المجموع جملة اسمية وهي
المبدوءة باسم



المبدوءة باسم حقيقة أو حكما ثم اعلم أن الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ يجب أن يحكم على محلها بالرفع
بمعنى أنه لو حل محلها اسم معرب خال من العوامل لكان مرفوعا ويجب لها إذا لم تكن نفس
المبتدأ في المعنى أن تشتمل على ما يربطها بالمبتدأ من ضميره واسم إشارة أو إعادة المبتدأ
بلفظه أو بمعناه أو غير ذلك على ما استوفاه صاحب المغني بخلاف ما إذا كانت عينه
نحو نطقي الله حسبي ثم هذا الرابط إذا كان ضميرا إن شئت جئت به مع المبتدأ نحو
زيد أبوه غلامه منطلق كما مثل المصنف وإن شئت جئت به مع الأخبار نحو هند أخوها
الزيدون ضاربوه عندها بإذنه والمعنى الزيدون ضاربو أخي هند عندها بإذن زيد
ق وقال في شرحه وثانيهما المبتدأ مع خبره مفردا كان أو غيره ولا اعتراض على مع هنا
المتفرعة كلا اعتراض على مع المتفرعة والجواب عما هنا كالجواب عما هناك ويأتي
مثاله والمبتدأ مع خبره يسمى جملة اسمية ومثله أزيد ضارب غلامه وما زيد ماض وجب
عبده ويندرج في ذلك الجملة الاسمية المصدرة بحرف عامل نحو زيد إن أباه قائم
ومنع الكوفيون الجملة المصدرة بأن المكسورة وما عملت فيه خبر المبتدأ والمصدرة باسم
النفي والمعنى معمول الفعل نحو زيد من يكرمه أكرمه ومثال الجار والمجرور الواقع خبرا نحو
قولك أي مقولك الذي هو زيد في الدار والحمد لله رب العالمين ومثال الظرف الواقع خبرا نحو
والركب أسفل منكم وزيد عندك من كل جار ومجرور أو ظرف تامين وتقدم الخلاف فيما هو الخبر منهما
ومن متعلقهما وفي ترجيح تقديره اسما أو فعلا ما يعلم منه ما في ترجيح الشارح هنا
ومثال الفعل مع فاعله زيد قام أبوه أتى بالمضاف إليه للإشارة إلى وجوب رابط الجملة
الواقعة خبرا للمبتدأ حيث لم تكن عينه في المعنى والروابط عدها في المغني
عشرة منها الضمير كما هنا ومنها اسم الإشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير إن قدر
اسم الإشارة مبتدأ ثانيا ومنها إعادة المبتدأ بلفظه في مقام تهويل نحو القارعة
ما القارعة أو غيره نحو الضحكة ما الضحكة ومنها العموم بأن تشتمل الجملة على اسم
يعم المبتدأ نحو زيد نعم الرجل ونحو قوله وأما الصبر عنها فلا صبر بخلاف نحو جملة
نطقي الله حسبي وقل هو الله أحد إن جعل الضمير للشأن فإن الجملة فيه نفس المبتدأ
في المعنى فإنها لا تحتاج إلى الروابط لا ملفوظ ولا مقدر نعم قال البدر الدماميني
تبعا للمرادي في التخفيف أن مثل ذلك ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ
كما عكس نحو لا حول ولا قوة إلا بالله العلي كنز من كنوز الجنة ثم الرابط إذا كان ضميرا
تارة يكون ملفوظا به كما مثل وتارة يكون مقدرا جوازا إن علم ونصب بفعل أو وصف

Copyright © King Saud University